

خير من ان  
ياكل

خير من ان ياكل من عمل يده وان بنى لله اود غلبه السلام  
كان ياكل من عمل يده وسئل صلى الله عليه وسلم اي الكسب  
اطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور رواه الطبراني  
برواة ثقات والحاكم وقال صحيح الإسناد واذا اراد ان  
يكون من تجار الاخر فليكن العقد الذي به الاتساق  
حامعا لاربعه امور الصحة والعقد والاحسان والشفقة  
على الدين اما العتق فتوقف على العلم بطريق البيع  
والربا والسلام والقراض والشركة والاحارة وبيان شروط  
الشرع في هذه التمرقات التي هي مدار الكسب في الشرع  
فبحصول العلم بذلك واجب على كل مكاتب واما العقد  
فهو اجتناب الظلم في المعاملة فان المعاملة قد تجرى على  
وجه يحكم المفتي بانقضاءها ظاهرا او محتملا ولكنها تشمل  
على ظلم يتعزز به المعامل لسطط الله تعالى وهو اما عام  
كالاجتكار بان يدخر الطعام او يشتريه وقت القلا لينظر  
به غلا الاسعار وهو ظلم عام وصاحبه مذموم في الشرع  
لقوله صلى الله عليه وسلم من دخل في بيعيهم اسعرا المسلمين  
ليغفل عنهم كان حقا على الله ان يعذبهم في جهنم رواه احمد  
والطبراني والحاكم وقال صحيح الإسناد وكثر ومع الربيف  
في اثبات النقد فانه ما دام يتردد في اليد فوزر الكل  
راجع اليه لانه الذي فتح باب الفساد ولهذا اقال بعضهم  
ترويح درهم زيف اشد من مبرقة مائة درهم لان الدرهم  
الزيف

الربيف قد يبقى وزره بعد موته الف سنة واكثر فيكون  
عليه وزر ما نقض من اموال الناس واما خاص كالتسوم  
على السوم بعد قرار الثمن فيزيد عليه وكالبيع على البيع والشراء  
على الشراء في حال جوارهما بان يقول المشتري افسخ البيع  
وانا ابيعك مثله بدون الثمن او للبايع افسخ البيع وان  
اشترى به منك بالكر وكالتخس بان يرفع في ثمن السلعة  
وهو غير راغب فيها بل ليخرج غيره وكذا الاثني على السلعة  
بما ليس فيها وان لا يكتف من غيره وخفايا بصفاتها شيئا  
ولا يكتف من قدرها في الوزن والكيل والقدر والذرع  
شيئا ولا يكتف من سعرها في الوقت ما لو عرفه المعامل لا يمنع  
من اخذها فان ذلك كله ظلم لانه يتضرر به والمعدل  
بان لا يضر باحبه المسلم وان لا يجيب له الا ما يجيب لنفسه  
فكل ما لو عومل به لشق عليه فيجب ان لا يعامل به غيره  
واما الاحسان فهو غير العدل لان الله تعالى امر بالعدل  
والاحسان معا ونفى بالاحسان في المعاملة ان يفعل  
ما ينفع به المعامل بان لا يغيب صاحبه بما لا يتغلب به  
في العادة لشدة حاجته او شدة حاجته في الحال وان  
يحتمل الغش اذا اشترى من ضعيف او فقير ويتساهل اذا  
باعهما وان يكون محسنا في استيفاء الدين مرة بالماحة  
وخط البعض مرة بالامهال ومرة بقبول الردي عن الجيد  
فكل ذلك مندوب اليه وان لم يكن واجبا في صحيح البخاري